

بسم الله الرحمن الرحيم

شروط وأحكام بطاقة الخير الائتمانية المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة

تتغذى إدارة الائتمان الشخصي بسامبا

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين وبعد ...

تمهيد :

حيث أن مقدم الطلب يرغب في الحصول على ائتمان من مجموعة سامبا المالية (سامبا) من خلال بطاقة سامبا الائتمانية (فيزا / ماستركارد) ("البطاقة") بالإضافة إلى خدمات هاتف سامبا المصرفي وخدمات وأجهزة الصرف الآلي وخدمات الإنترنت ذات الصلة، سوف يقوم سامبا بإصدار البطاقة وفق الشروط والأحكام التالية.

• يعتبر التمهيد أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.

الشروط والأحكام الخاصة بالعميل (حامل البطاقة):

- عند قبول طلب البطاقة وإصدارها، يتم إرسالها مع نسخة من الإفصاح المبدئي بالبريد إلى عنوان العميل وعلى مسؤوليته وعند تسلم البطاقة يقوم بالتوقيع فوراً في المكان المخصص لذلك على الجهة الخلفية من البطاقة.
- يقوم حامل البطاقة ببدء تشغيل البطاقة عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني بالبنك مباشرة أو عن طريق سامبا اون لاين، إن أي استعمال للبطاقة أو الخدمات المذكورة سوف يشكل قبولاً من جانب حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام.
- يوافق حامل البطاقة على أنه يجوز لسامبا إلغاء البطاقة إذا بقيت البطاقة بدون تفعيل لمدة تزيد عن الستين.
- يتعهد حامل البطاقة بإشعار سامبا بأية تغييرات تحدث تتعلق ببياناته الشخصية مثل الهوية أو الإقامة وعنوانه أو أرقام هاتفه أو وظيفته والتوقيع. وفي حالة عدم تزويد سامبا بالبيانات أو في حالة عدم صحة البيانات المقدمة، يجوز لسامبا إيقاف البطاقة، رفض تجديد البطاقة، أو إلغاء حساب البطاقة والمطالبة بتسديد جميع مستحقات البطاقة.
- يجوز لحامل البطاقة، وفقاً لاختيار سامبا، أن يحصل على أربع بطاقات إضافية (البطاقات الإضافية) كحد أقصى لأقاربه المباشرين ممن هم فوق سن الثامنة عشر (١٨) من العمر، ويلتزم حامل البطاقة بالوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن تلك البطاقة / البطاقات الإضافية، لا تصدر بطاقة إضافية إذا كان الحد الائتماني للبطاقة الاساسية هو ٢٠٠٠ ريال أو أقل.
- يقبل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن جميع العمليات التي تتم باستعمال بطاقته / بطاقتها الخاصة أو الإضافية للحصول على الخدمات البنكية باستخدام الوسائل الإلكترونية عبر الاتصال المباشر أو الاتصال فريم المدى أو خلافاً، كما ويقبل أن تكون سجلات البنك الخاصة بتلك العمليات نهائية وملزمة له، ويقوم حامل البطاقة بتسوية جميع مبالغه / مزاياها مع التجار بدون أدنى مسؤولية على سامبا.
- يمكن لحامل البطاقة استخدام بطاقته للسحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي المحلية والدولية وذلك من البنوك و يعتبر مسؤولاً عن أي رسوم تنتج عن هذه العمليات، حسب جدول الإفصاح المبدئي.
- يوافق حامل البطاقة على أن جميع العمليات بالعملة الأجنبية ستخضع لسعر التحويل إلى الريال السعودي وكذلك إلى هامش العمليات الدولية، ويقبل جميع الهوامش الناتجة عن هذه العمليات حسب جدول الإفصاح المبدئي.
- يوافق حامل البطاقة على أن جميع العمليات الأجنبية بما في ذلك العمليات المدفوعة للريال السعودي سوف تخضع لهامش العمليات الدولية، ويقبل جميع الهوامش الناتجة عن هذه العمليات حسب جدول الإفصاح المبدئي.
- يوافق حامل البطاقة على أن عمليات التحويل من حساب الحد الائتماني للبطاقة إلى الحساب الجاري تعتبر عمليات سحب نقدي، و يعتبر مسؤولاً عن أي رسوم تنتج عن هذه العمليات، حسب جدول الإفصاح المبدئي.
- يلتزم حامل البطاقة بدفع جميع المبالغ المذكورة في ٦ البند أعلاه للبنك حتى ولو لم يكن حامل البطاقة قد وقع على فاتورة شراء أو سحب نقدي.
- يوافق حامل البطاقة على التسجيل الآلي (بدون أي إجراء من طرف حامل البطاقة) إلى أية طريقة لتسديد الفواتير عن طريق البطاقات إلكترونياً مثل "سداد" والتي قد تقدم إلى حامل البطاقة لتسهيل عمليات دفع الفواتير الشهرية.
- يوافق حامل البطاقة على أن عمليات دفع الفواتير عن طريق نظام "سداد" وعمليات السحب النقدي، وكذلك معدل النسبة السنوي على العمليات الدولية لا تتدرج تحت نظام المكافآت للبطاقات الائتمانية.
- يوافق حامل البطاقة على أنه يجوز لسامبا في أي وقت، وبدون الحاجة إلى إشعار مسبق، القيام مباشرة بخصم قيمة أية مبالغ مستحقة على حامل البطاقة من أية مبالغ موجودة في أي حساب جاري أو توفير لحامل البطاقة لدى سامبا.
- يوافق حامل البطاقة على أن تكون سجلات سامبا هي إثبات مقبول للمبلغ الصحيح لدين حامل البطاقة.
- في حالة فقدان حامل البطاقة إقامته في المملكة العربية السعودية، فإن للبنك الحق في إلغاء بطاقته / بطاقتها الائتمانية وعلى العميل تسديد المبالغ المستحقة.
- لا يتحمل حامل البطاقة أي مسؤولية عن هذه العمليات بعد قيامه بإبلاغ سامبا بفقد أو سرقة البطاقة وذلك في حال توفر الشروط الآتية:
 - قيام حامل البطاقة دون أي تأخير بإبلاغ سامبا عن طريق الهاتف بفقد أو سرقة البطاقة.
 - عدم قيام سامبا باستلام بلاغ فقدان أو سرقة البطاقة نتيجة إهمال أو تأخير من طرف سامبا.
 - قيام حامل البطاقة باتخاذ اجراءات احترازية لحفظ البطاقة والاهتمام بها من خلال السرعة أو الاحتفاظ بغير النظامي.
- يكون الحد الأقصى لمسؤولية حامل البطاقة هو حد الائتمان المتاح للبطاقة أو قيمة العمليات الغير موافق عليها من حامل البطاقة والتي قيدت في كشف الحساب بعد الإبلاغ عن ضياع أو سرقة البطاقة، أيهما أقل.
- يتعهد حامل البطاقة بعدم استخدام بطاقته في تنفيذ أي مشتريات أو خدمات ممنوعة بموجب الأنظمة والأحكام السارية في المملكة العربية السعودية.
- يوافق حامل البطاقة على أنه لن يستخدم البطاقة للمتاجرة في العملات الأجنبية، وشراء العملات الافتراضية، بموجب المادة (٥) من الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا).
- يوافق العميل على تزويد سامبا بأية معلومات يطلبها منه لتأسيس حسابه لدى سامبا و/أو لمراجعتة و/أو لإدارته، ويقوم العميل سامبا بأن يحصل على وأن يجمع ما يلزمه من معلومات كما يرى أو يحتاج

- تخص العميل أو حساباته وتسهيلاته من مكتب الائتمان الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) وأن يكشف هذه المعلومات إلى الشركة المذكورة الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) أو لأي وكالة توافق عليها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).
- يوافق حامل البطاقة على أن بعض المعلومات مثل اسمه وعنوانه يمكن تزويدها لشركات خارجية معينة يرى سامبا بأنها تتمتع بالسمعة الحسنة لغرض خدمة الحساب، وكذلك إذا أضرار العميل، لأغراض التسويق وعرض منتجات أو خدمات عليه، وإذا كان يتعين على سامبا نظامياً أن يكشف عن بعض المعلومات عن العملاء، فإن سامبا سيتقيد بذلك.
- يقوم حامل البطاقة بتقديم المعلومات والوثائق اللازمة لسامبا للمساعدة في إجراء التقيقات الضرورية لتحديد المسؤوليات والالتزامات عن أي عملية غير نظامية قام حامل البطاقة بالإبلاغ عنها.
- للحصول على خدمات سامبافون، سامبا اون لاين، وأجهزة الصرف الآلي "الخدمات"، وكذلك نقاط البيع، يقوم حامل البطاقة باختيار رقم سري عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني بالبنك مباشرة وذلك وفقاً للشروط المذكورة أدناه:
 - ١,٢٣ سوف يصل الرقم السري محل التوقيع الفعلي وتكون التعليمات المعطاة عن طريقه ملزمة لحامل البطاقة رغم أي ادعاء بأنها صدرت عن شخص آخر، ويقب لسامبا أن يعتمد عليها تماما.
 - ٢,٢٣ لا يجوز إفشاء الرقم السري للغير ولا أصبح حامل البطاقة وحده مسؤولاً عن نتائج ذلك، وإذا اعتقد حامل البطاقة بأن الرقم أصبح معروفاً يجب عليه/عليها القيام فوراً بإخطار البنك وتغيير الرقم السري، ومن المستحسن تغيير الرقم السري دائماً وأن يتم تجنب استعمال اثنين أو أكثر من الأرقام المتشابهة المتتالية و تجنب الأرقام التي يمكن تخمينها بسهولة.
 - ٢٤ يوافق حامل البطاقة على فرض رسوم / أتعاب على عمليات أو خدمات بنكية منقذة على سامبافون، سامبا اون لاين، أو الصراف الآلي وذلك بعد إشعار حامل البطاقة بالرسوم المقررة أثناء العملية وموافقتها المسبقة عليها قبل تنفيذها. وبهذا يعتبر سامبا معفواً بالقيام مباشرة ودون الرجوع لحامل البطاقة بخصم مبالغ تلك الرسوم / الأتعاب حسبما تم توضيحها في كشف الحساب الشهرية وذلك من أي حساب لحامل البطاقة لدى سامبا.
 - ٢٥ تعتبر الكشوف الشهرية (الورقية أو الإلكترونية في حال اختيارها من قبل حامل البطاقة عن طريق سامبا اون لاين) نهائية وصحيحة إلا إذا تم الاعتراض عليها خطياً بواسطة حامل البطاقة خلال ٣٠ يوماً، مصطلح "خطأ في كشف الحساب أو المعاملات المتنازع عليها" يمثل أي معاملة تم قيدها في حساب البطاقة، أدت إلى حدوث خطأ في الرصيد الإجمالي.
 - ٢٧ يقر ويعتد حامل البطاقة بأنه ليس ضمن الممنوع قانونياً التعامل معهم، وأنه مسؤولاً عن جميع الأموال المودعة في حسابه سواء من قبله أو من قبل غيره وبدون علمه، وأن يكون بالتالي مسؤولاً أيضاً عن هذه الأموال المودعة في حسابه عند عدم التبليغ عنها رسمياً لسامبا، كما يتعهد بأن جميع الأموال المودعة بحسابه قاتونية المصدر وأنه مسؤول عن كونها خالية من أي تزوير أو تزيف وفي حالة إستخدام سامبا منه أموالاً مزيفة فستصبح غير قابلة للإسترداد أو التعويض من البنك.
 - ٢٨ يجوز لحامل البطاقة في أي وقت طلب إلغاء البطاقة من خلال إعطاء إشعار موثق لسامبا، مع إرجاع جميع البطاقات مقطوعة إلى تصفيين، و يصبح حامل البطاقة ملزم بدفع المبلغ المستحق على حساب البطاقة حسب طريقة الدفع المحددة مسبقاً، إما بالسداد عن طريق الحد الأدنى للمبلغ المستحق أو بسداد المبلغ الإجمالي كاملاً حسب كشف الحساب الشهري الخاص بالبطاقة، أما في حالة البطاقات مزدوجة الشعار، فإنه يحق لحامل البطاقة طلب استرداد نقاط المكافآت المترتبة غير المدفوعة خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء العمل بهذه الشروط والأحكام.
 - ٢٩ تأمين السفر، إن كان من ضمن مزايا البطاقة، مقدم من قبل طرف ثالث مختص في التأمين، تنطبق الأحكام والشروط بما في ذلك شروط الاستثناء المؤهلة للحصول على التأمين حسب بوليصة التأمين، مثل العمر ونوع العلاج المقدم، لذلك سامبا ليس مسؤولاً عن أي مطالبات تخص برنامج التأمين. يمكن توفير نسخة من بوليصة التأمين عند الطلب عن طريق سامبافون، المطالبات، إن وجدت، المتعلقة ببوليصة توجه مباشرة إلى موفر خدمة التأمين لتقييمها ومن ثم تقرير الموافقة عليها من عدمه، لمزيد من المعلومات نرجوا زيارة samba.com
 - ٣٠ برنامج الدخول لصالات المطارات، إن كان من ضمن مزايا البطاقة، مقدم من قبل طرف ثالث (فيزا / ماستركارد) تنطبق الأحكام والشروط بما في ذلك تغيير أو حذف لصالات المطارات وكذلك شروط الاستثناء المؤهلة لدخول الصالات، يرجى زيارة موقع سامبا اون لاين للحصول على قائمة الصالات المعتمدة لبطاقتك، و سوف يقوم سامبا (خلال ٣٠ يوماً) بإبلاغ حامل البطاقة في حال إلغاء البرنامج دون أدنى التزام أو مسؤولية لسامبا تجاه حامل البطاقة عن هذا البرنامج.
 - ٣١ المزايا الإضافية حسب نوع البطاقة وهذه الشروط والأحكام موجودة على موقع سامبا الالكتروني وفي دليل الخدمات المرفق مع البطاقة الائتمانية.
 - ٣٢ في حال حاجة حامل البطاقة إلى استشارة ائتمانية عن منتجات وخدمات سامبا البنكية، على حامل البطاقة الاتصال على سامبافون للحصول على الاستشارة الائتمانية المطلوبة.
 - ٣٣ **يوافق حامل البطاقة على أن عدم الالتزام بجميع الشروط والأحكام المذكورة قد يؤدي إلى:**
 - ١,٣٣ إلغاء أو تعليق البطاقة / البطاقات الإضافية بدون إشعار مسبق من سامبا.
 - ٢,٣٣ التأثير السلبي على سجل الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) الخاص بحامل البطاقة وكذلك القدرة على الحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة.
 - ٣,٣٣ اللجوء القانوني إلى السلطات القضائية السعودية في حال عدم سداد مستحقات حساب البطاقة.
 - ٤,٣٣ زيادة العبء المالي على حامل البطاقة نتيجة الرسوم والنفقات في حالة سداد المبلغ الأذني المستحق كل شهر.
 - ٥,٣٣ الخصائر المالية نتيجة العمليات غير الصحيحة بسبب عدم إبلاغ سامبا عن ضياع أو سرقة البطاقة على الفور.
 - ٣٤ يدرك حامل البطاقة ويوافق على طريقة علاج الرصيد الفائض على حساب البطاقة الائتمانية الغير متحرك، وتصنيفه والمحدد الزمنية المقررة لذلك كالتالي:
 - ١,٣٤ يعد "شظاً" إذا لم يمضي على آخر عملية مدين تغذها حامل البطاقة أو وكيله المعفوض مدة أربع وعشرون شهراً ميلادياً.
 - ٢,٣٤ يعد "إكداً" إذا أكمل مدة أربع وعشرون شهراً ميلادياً من تاريخ آخر عملية مدين أجراها حامل البطاقة أو وكيله المعفوض.

٣,٣٤ يعد "غير مطالب به" إذا أكمل مدة خمس سنوات ميلادية (ستون شهراً) (تشمل مرحلة الحسابات الراكدة) ولم يتخذ حامل البطاقة أو وكيله المغوض أي عملية مدين، ولم يتمكن البنك من الاستدلال على حامل البطاقة واستنفذ جميع وسائل الاتصال به.

٤,٣٤ يعد "متروكاً" صاحبه منقطع عن البنك" إذا أكمل مدة خمس عشر سنة ميلادية (مائة) وثمانون شهراً) (مغفوضاً مرحلة الحسابات الراكدة و الغير مطالب بها) ولم يتخذ حامل البطاقة أو وكيله المغفوض أي عملية مدين، ولم يتمكن البنك من الاستدلال على حامل البطاقة واستنفذ جميع وسائل الاتصال به.

٣٥) من غير الإلحاح بأي مادة أخرى في هذه الاتفاقية، يوافق حامل البطاقة على ما يلي: (١) احتساب ودفع ضريبة القيمة المضافة حسب النسبة واجبة التطبيق (حالياً ٥%) إلى سامبا على الرسوم والأجور المعينة في الافصاح المبدئي و (٢) أحقية سامبا بخصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة واجب السداد من حساب حامل البطاقة بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨م.

الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا):

- يُكفل سامبا بما لا يتعارض مع هذه الشروط والأحكام لحامل البطاقة في سداد قيمة مشترياته من التجار و المؤسسات التي تقبل التعامل بهذه البطاقة.
- يُخصم سامبا جميع مبالغ عمليات البطاقة ومصاريف الاشتراك والمصاريف الأخرى المتعلقة بها (شاملة المصاريف القانونية) و الالتزامات الناشئة عن البطاقة الإضافية وقيمة أية أضرار فعلية يتكبدها سامبا نتيجة استعمالات البطاقة، و ذلك من حساب البطاقة ("حساب البطاقة").
- يقوم سامبا بإجراء التحقق الضروري لتحديد المسؤوليات والالتزامات عن أي عملية غير نظامية قام حامل البطاقة بالإبلاغ عنها، وينبغي على حامل البطاقة تقديم المعلومات والوثائق اللازمة للمساعدة في التحقيقات.
- لا يتحمل سامبا أي مسؤولية عمال العمليات المتنازع عليها إذا أثبت حامل البطاقة وجود احتيال ورفض توفير المستندات ذات الصلة.
- يجوز لسامبا في أي وقت، أن يرفض قبول أية عملية قام بها حامل البطاقة على بطاقته الائتمانية، و بدون أي التزام منه بإعطاء أي تفسير. أو سبب لذلك، إن مثل هذا الرفض من سامبا بأسباب مثل، ولكن بدون تحديد، الاستخدام المتزامن لبطاقة الائتمان ذاتها في عمليات في مكائبن مختلفين، أو استخدام بطاقة الائتمان في عمليات ممنوعة أو غير قانونية وفقاً للقوانين السعودية المرعية و/أو قوانين الاحتصاص حيث تتم أية عملية. ولن يكون سامبا مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار أو مصاريف (مباشرة أو غير مباشرة، لائحة أو غير لائحة) يتكبدها حامل البطاقة بسبب رفض سامبا قبول أية عمليات قام بها حامل البطاقة. سيقوم سامبا بإعلام حامل البطاقة بدون تأخير عن رفض سامبا لأية تحويلات أو عمليات بنكية من جهة العميل.
- يحق لسامبا تخميد حساب حامل البطاقة في حالة عدم تحديث المعلومات المتعلقة ببطاقته الشخصية وتزويد سامبا بصورة منها عند انتهاء صلاحيتها.
- تطبيقا للوائح التنظيمية ذات الصلة، فإن لسامبا كامل الحق في تحديد حد السحب النقدي المسموح به للبطاقة، والمحدد حالياً بحد أقصى نسبته 7٣٠٪ من حد البطاقة الائتماني.
- يجوز لسامبا بعدم موافقته على ذلك التغيير خلال ١٤ أيام من استلامه إشعار التعديل وطلب (تعتبر كلها مملوكة لسامبا)، وعلى حامل البطاقة القيام فوراً بإعادة جميع البطاقات مقطوعة إلى نصفين إلى سامبا.
- يجوز لسامبا في أي وقت تغيير أو تعديل أي من هذه الشروط والأحكام، و سوف يقوم سامبا (خلال ٣٠ يوماً) بإبلاغ حامل البطاقة بهذا التغيير، في حال عدم موافقة حامل البطاقة على التغيير فيجب عليه إبلاغ سامبا بعدم موافقته على ذلك التغيير خلال ١٤ أيام من استلامه إشعار التعديل وطلب إلغاء البطاقة، أو القيام بإنهاء هذه الخدمات وفقاً للمادة (١٣) من الشروط والأحكام الخاصة بالعميل (حامل البطاقة) أعلاه، باستثناء التغييرات المرتبطة بالائتمانية؛ (أ) تمديد مهلة السماح، (ب) تخفيض في رسوم غير العمولة أو رسوم التخلف عن السداد، (ج) تغيير يتعلق بمعلومات حول أي خدمة اختيارية مرتبطة بشروط وأحكام البطاقة، ويعتبر الاحتفاظ كامل البطافة ببطاقته بعد تاريخ إبلاغه بذلك التغيير قبولاً ضمناً وغير مشروط من جانبه بذلك.

- سيوفر سامبا وخلال ٧ أيام عمل، صورة من المستندات التالية في حال طلب حامل البطاقة ذلك:
 - ا طلب إصدار البطاقة.
 - الشروط والأحكام المحدثة.
- ٣٠٠ صورة من عقود الإتمان، بما في ذلك مستندات الضمانات والكفالات، حسب الاحتياج.
- في حالة وجود اختلاف بين مبلغ أي إيداع نقدي في الصراف الآلي حسبما يدعيه حامل البطاقة وحسبما يظهر في حسابات البنك، يكون الاعتماد على حسابات سامبا ويتم إخطار حامل البطاقة بوجود ذلك الاختلاف.
- يعتبر أي إشعار مطلوب من سامبا بموجب هذه الشروط والأحكام إشعاراً نظامياً وملزماً إذا تم إرساله بالبريد أو بالفاكس على العنوان المعطى من قبل حامل البطاقة أو بأية وسيلة أخرى يراها سامبا بمحض اختياره مناسبة.
- يجوز لسامبا في أي وقت إحالة أي من حقوقه الواردة هنا إلى جهة أخرى دون إشعار أو موافقة حامل البطاقة.
- لا يُتَربط على عدم صحة أي مادة أو نص في هذه الشروط والأحكام أو عدم جوار الوفاء به حسب الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية عدم صحة المواد والنصوص الأخرى في هذه الشروط والأحكام.
- عند قبول الطلب وبعد أن تصبح مالكا لبطاقة سامبا، يصبح لسامبا السلطة والصلاحية بإدراج حامل البطاقة وتسجيله في مختلف برامج التأمين وذلك بعد موافقة حامل البطاقة بالتسجيل في مثل هذه البرامج. وتطبق الشروط والأحكام الخاصة على مختلف برامج التأمين وتكون ملزمة لكلا الطرفين وتكون متوفرة عند الطلب.
- يحتفظ سامبا بالحق المطلق في رفض الاستجابة لأية تعليمات صادرة بالهاتف أو عن طريق جهاز الصرف الآلي أو الرسائل القصيرة إلا بعد استلامه لاعتقاد خطي مسبق لتلك التعليمات، ويجوز لسامبا القيام بطباعة أو إلكترونيا تسجيل الرسائل القصيرة، أو تسجيل التعليمات الصادرة عن طريق الهاتف أو جهاز الصرف الآلي أو القيام بتصويرها على مايكروفيلم، وتشكل تلك المطبوعات أو المواد المسجلة على مايكروفيلم بيئة مقبولة ونهائية فيما يتعلق بمضمونها، ويجوز لسامبا استعملها في جميع الأغراض بما في ذلك إجراءات التقاضي.
- لن يكون سامبا مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار أو مصاريف (مباشرة أو غير مباشرة، تبعية أو خلافها) يتكبدها حامل البطاقة بسبب قيام سامبا بالعمل (أو رفض العمل) بناء على أية معلومات صادرة عبر سامبا فون أو أجهزة الصرف الآلي أو بسبب فشل حامل البطاقة في الحصول على الخدمات لأي سبب كان سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية، ويشمل ذلك دون حصر فشله في الالتزام بمتطلبات أي من أحكام هذه الاتفاقية، إن حامل البطاقة ملزم بتعويض سامبا عن جميع تلك الخسائر والأضرار والمصاريف.
- يلتزم سامبا بإعادة الرسوم والعمولات المفروضة على العميل في حال قرر العميل عدم الرغبة في

الحصول على البطاقة ولم يباشر الإستفادة منها خلال (عشرة أيام عمل).

١٩. تخضع هذه الاتفاقية لاحكام الأنظمة السعودية ذات الصلة و/أو الأنظمة السائدة في المكان الذي تمت فيه أية عملية الأتصال مباشرة أو أنصال قريب المدى بموجب هذه الاتفاقية. وتتم تسوية أي نزاع بين طرفي هذه الاتفاقية تسوية نهائية بواسطة لجنة تسوية المنازعات المصرفية في مؤسسة النقد السعودي.
٢٠. سوف تصدر رسامبا، إذا أرادت ذلك، وبموافقة العميل بطاقة ائتمانية بحد ائتماني يبدأ من ١٠٠ ريال أو أكثر وذلك حسب التقييم الائتماني الخاص بسامبا.
٢١. إن بشروط وأحكام أية اتفاقية مزدوجة الشعار يكون البنك، حالياً أو مستقبلاً، طرفاً فيها سوف تسود على أحكام هذه الاتفاقية بالقدر الذي يكون مطلوباً للإزالة أي تضارب بين الاتفاقيتين، ولهذا الغرض، فإن أي نص مخالف في أية اتفاقية بطاقة مزدوجة الشعار سوف يعتبر تعديلاً لهذه الاتفاقية بموجب المادة (٩) من الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا) أعلاه.

مصاريف البطاقة و غرامات التأخير:

- سوف يتم إرسال كشف حساب لحامل البطاقة بالريال السعودي ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن فرق سعر العملة، متى وجد، في حالة قيام سامبا أو أي طرف آخر ذي صلة بتحويل أية عملة أجنبية إلى الريال السعودي.
- بالإضافة إلى المبلغ المودع في حساب البطاقة الناتج عن عملية التورق فإن على حامل البطاقة تسديد دفعة شهرية في بطاقته / بطاقتهَا وهو المبلغ الأدنى الموضح في كشف حساب البطاقة والذي يمثل أقل مبلغ يمكن قبوله شهرياً قبل أو عند حلول التاريخ المحدد للدفع.
- في حالة عدم دفع المبلغ الأدنى المطلوب دفعة عند حلول التاريخ المحدد للدفع لمدة ثلاثة شهور متتالية، سوف يقوم سامبا بتجميد حساب البطاقة ومعاملته بحساب متعلئ.
- في حالة فشل حامل البطاقة في دفع المبالغ المستحقة عليه في يوم الاستحقاق لغاية ستة شهور متتالية، فلن تتفد أي عملية تورق بعد ذلك وستكون كل المبالغ المستحقة على حامل البطاقة واجبة ال دفع فوراً.
- تصدر جميع البطاقات بخيار دفع المبلغ الأدنى المستحق وفي حال رغبة العميل الذي لديه حساب مع سامبا باستخدام خيار دفع كامل المبلغ فعليه إرسال تفويض كتابي إلى سامبا للخصم المباشر من حسابه لدى سامبا. وفي حالة عدم توفر الرصيد الكافي في حساب حامل البطاقة مع سامبا لتغطية المبلغ المستحق على البطاقة في يوم الاستحقاق فإن سامبا سيطبق في حقه ما جاء في المادة (٣) أعلاه.
- إذا تم تجاوز الحد الائتماني فإن المبلغ المتجاوز سيكون مستحق الدفع فوراً، و سوف يقوم سامبا بإيقاف البطاقة وفي حال عدم السداد الفوري سيتم إلغاء البطاقة ولن يتم إصدار بطاقة جديدة حتى يتم تسديد كامل المديونية المطلوبة.

١. قد تسمح سامبا من وقت لآخر، وفقاً لتقديرها، لحامل البطاقة بتحمل نفقات على بطاقة الائتمان، بما يتجاوز الحد الائتماني على أساس محدود. يوافق حامل البطاقة بموجب هذا على السماح لسامبا بتحديد هذا التسهيل وفقاً لتقدير سامبا الخاص. عندما تتم الموافقة على هذه المعاملات من قبل سامبا، سيتم لحامل البطاقة الوقت حتى تاريخ استحقاق كشف الحساب التالي لتسوية المستحقات، والذي دون المساس بالبنقطة ٦ أعلاه، وسوف يكون سارناً فقط على البطاقة المعتمدة من قبل سامبا والتي تسببت في تجاوز حد الائتمان للبطاقة.
- لحامل البطاقة أن يعين سامبا وكيلاً عنه في الدخول في عمليات التورق الإسلامية المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية لغرض بيع السلع المشتراة من سامبا لطرف ثالث، ويعطى سامبا الحق في تعيين طرف آخر كوكيل لإدارة الائتمان الشخصي لتنفيذ عملية البيع بسعر السوق في وقته، وأن يخصم في تاريخ الاستحقاق وبعده لكل شهر المبلغ المستحق في حالة عدم اتصال حامل البطاقة بسامبا ليصدر تعليماته بإجراء صفقة تورق في أي شهر من الشهور في تاريخ الاستحقاق أو قبله، وتحفظ وثائق ومستندات التورق لدى إدارة الائتمان، وتسري تلك التعليمات الدائمة طيلة سريان شروط وأحكام البطاقة.
- سيبقى سامبا المبالغ المحصلة من تنفيذ عملية التورق لديه لتغطية المبالغ المستحقة على البطاقة.
- إن أية مبالغ تودع في حساب حامل البطاقة بواسطة شريك سوف تقيد لصالح الحساب بعد تحصيل المبالغ من قبل سامبا.
- في حال رغبة حامل البطاقة في تغطية مديونية البطاقة عن طريق التورق تكون مدة البيع بالتقسيط شهور واحد بمعدل كلقة اجل ٢.٥٪.
- يحتسب البنك معدل النسبة السنوية على المبلغ الإجمالي المستحق في كشف الحساب، ولتفادي احتساب معدل النسبة السنوي ، يرجى تسديد كامل المبلغ قبل يوم الاستحقاق.
- في حالة وفاة حامل البطاقة، فإن حق البنك في سداد المديونية متعلق بالورثة أو بالتركة بكامل المبلغ المستحق على البطاقة، إلا إذا كان حامل البطاقة مشتركاً في برنامج الدرع الائتماني كما هو موضح أدناه.
- في حال أعلن حامل البطاقة إفلاسه، فإن جميع المبالغ المسحقة على حامل البطاقة سوف تصبح مستحقة الدفع فوراً.
- بالنسبة لأعضاء البطاقة مستخدمي برنامج "تقسيط"، في حالة التأخير أو عدم الدفع في التاريخ المحدد فسوف يتم إلغاء التقسيط ويصبح المبلغ المستحق واجب الدفع فوراً.

الرجاء مراجعة جدول رسوم الائتمان و غرامات التأخير وطريقة احتساب قيمة الربح للمبالغ المستحقة و شرح مختصر لحساب العمليات الدولية (في الخلف).

شروط وأحكام الدرع الائتماني (اختياري):

- أ) مجموعة درع الائتمان للتأمين تغطي جميع المشاركين لدى برامج سامبا للدرع الائتماني.
- ب) المبلغ المغطى بالتأمين هو الرصيد المستحق على حامل البطاقة.
- ج) الحالات التي يشملها غطاء التأمين:
 ١. في حالة الوفاة.
 ٢. في حالة العجز الكلي بسبب حادث أو مرض.
 ٣. في حالة العجز الجزئي بسبب حادث أو مرض عدى الاستثنائات المذكورة في اتفاقية الدرع الائتماني.
- د) العمر المسموح لدخول البرنامج:
 ١. الحد الأعلى للعمر ٦٥ عاماً (الخامسة والستين عاماً) ويعتمد على التاريخ الميلادي.
 ٢. الحد الأدنى للعمر ١٨ عاماً (الثامنة عشر عاماً) ويعتمد على التاريخ الميلادي.

هـ)العمر النهائي:الغطاء ينتهي للمشاركة في حالة بلوغ عمر ٦٩ (التاسعة والستين عاماً).
لمزيد من المعلومات اتصل على هاتف سامبا فون: ٨٠٠٢٤٢٠٠

الرجاء مراجعة شروط و أحكام البطاقة على موقع سامبا أون لاين www.samba.com

والمستقبلية من غير حاجة إلى الحصول على موافقة أخرى من [العميل] وذلك إذا كان واجباً وفقاً للنظام (القانون) أو بموجب هذه الاتفاقية على [سامبا] دفع تلك الضرائب إلى السلطات الضريبية المختصة مباشرة أو بالنيابة عن [العميل].

٩. إن [سامبا] غير مسؤولة عن أي غرامات أو فوائد تنتج عن تأخر [العميل] أو عدم قيامه بدفع أي ضرائب واجبة الدفع.

١٠. يوافق [العميل] على تعويض [سامبا] عن أي ضرائب أو تكاليف متعلقة بالضرائب أو رسوم إدارية أو غرامات دفعتها [سامبا] أو توجب عليها دفعها بسبب عدم تنفيذ [العميل] لالتزاماته الواجبة عليه في هذا الشأن بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب النظام (القانون) أو بسبب تأخره في تنفيذ تلك الالتزامات.

١١. عندما يجب على [سامبا] أن تدفع أي ضرائب متعلقة بهذه الاتفاقية، فإن [العميل] وافق على الالتزام بتعويض [سامبا] عن قيمة تلك الضرائب.

١٢. يجب على [العميل] أن يدفع إلى [سامبا] كافة المبالغ الواجب عليه دفعها بموجب هذه الاتفاقية كاملة كما تم الاتفاق عليها، فإن كان على [العميل] التزام نظامي (قانوني) بخصم أو استقطاع الضريبة من أي مدفوعات مستحقة لـ [سامبا]، فإن على [العميل] بناءً على طلب [سامبا] زيادة المبالغ الواجب عليه دفعها إلى [سامبا] لتغطية أي نقص حاصل بسبب الخصم أو الاستقطاع إلى الحد الذي يساوي قيمة المبلغ الذي تم الاتفاق على دفعه إلى [سامبا] ابتداءً قبل الخصم أو الاستقطاع بموجب هذه الاتفاقية، والمبادرة بإشعار [سامبا] بذلك وقت استلامه للفاكس ذات الصلة أو حين علم [العميل] بوجود ذلك الالتزام، أيهما أسبق، كما أن عليه أن يقوم بتزويد [سامبا] بما يثبت استلام السلطات الضريبية المختصة لمبلغ تلك الضريبة التي قام [العميل] بخصمها وان يزود [سامبا] كذلك بأي معلومات أو وثائق متعلقة بهذا الموضوع وفقاً لما تطلبه [سامبا]. وفي حالة استلام [العميل] لطلب مكتوب من [سامبا] لتزويدها بتلك الوثائق والمعلومات، ولكن [العميل] لم يقدم بتزويد [سامبا] بتلك الوثائق والمعلومات لأي سبب، فإن [العميل] وافق على الالتزام بأن يدفع إلى [سامبا] تلك المبالغ المخصصة، ما لم يكن تأخر [العميل] عن تزويد [سامبا] بالوثائق والمعلومات المطلوبة ناتجاً بشكل رئيسي عن تأخر السلطات المختصة في إصدارها.

١٣. في حالة زيادة مقدار الضريبة واجبة الدفع، فإن حامل البطاقة وافق على زيادة مبلغ الضريبة الواجب عليه دفعها إلى سامبا بمقدار مماثل لمقدار ما زاد من الضريبة.

١٤. من غير الإخلال بأي مادة أخرى في هذه الاتفاقية، يوافق حامل البطاقة على ما يلي: (١) احتساب ودفع ضريبة القيمة المضافة حسب النسبة واجبة التطبيق (حالياً ٥%) إلى سامبا على الرسوم والأجور المعينة في الإفصاح المبدئي و (٢) أحقية سامبا بخصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة واجبة السداد من حساب حامل البطاقة بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨.

١. إن كلمتا ضريبة أو ضرائب حيثما وردتا في هذه الاتفاقية فإن معناهما يشمل الزكاة، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، وضريبة الأرباح الرأسمالية، وضريبة المخرجات، وضريبة المدخلات، وضريبة رأس المال، وضريبة الدمغة، وضريبة أجور العاملين، وضريبة الاستقطاع، وضريبة المبيعات، وضريبة العقارات، ورسوم الأراضي البيضاء، وضريبة السلع الانتقائية، وضريبة الغناقد، وضريبة السياحة، وضريبة الإرث، وضريبة الاستهلاك، والرسوم الجمركية، وأي نوع آخر من الضرائب حالّة أو مستقبلية بالإضافة إلى أي غرامات أو فوائد أو عمولات متعلقة بأي مما سبق ذكره أعلاه في هذه المادة، حيث يشار إلى جميع ما سبق لأغراض هذه الاتفاقية بـ "الضريبة" أو "الضرائب" بإضافة (إن) التعريف أو بدونها.

٢. ما لم يتم الاتفاق أو النص على خلاف ذلك، فإن جميع المبالغ (على سبيل المثال وليس الحصر العمولات، والرسوم، والمصاريف، والفوائد، والتعويضات، والمدفوعات، والأجور) الواجب على [العميل] دفعها إلى [سامبا] مقابل الخدمات التي تقدمها [سامبا] بموجب هذه الاتفاقية تعتبر جميعها مبالغ مستقلة عن مبلغ أي ضريبة، وفي حالة فرض أي ضريبة فإن مقدار مبلغ تلك الضريبة أو مقدار نسبتها سيكون مبنياً بشكل مستقل زائداً على أي مبلغ واجب الدفع مقابل الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية.

٣. وافق [العميل] على دفع كافة الضرائب المتعلقة بأي من المبالغ الواجب عليه دفعها إلى [سامبا]، كما وافق [العميل] على أن يتحمل جميع التكاليف المتعلقة بذلك.

٤. عندما يتم فرض الضرائب بموجب النظام (القانون) فيما يتعلق بتقديم [سامبا] لأي خدمات لأي طرف بموجب هذه الاتفاقية، فإن ذلك الطرف يجب عليه أن يدفع إلى [سامبا] في تاريخ وجوب سداد تلك الضرائب أو قبله مبلغاً مساوياً لمقدار تلك الضرائب بالإضافة إلى أي مبالغ أخرى واجبة على ذلك الطرف دفعها إلى [سامبا] بموجب هذه الاتفاقية.

٥. عندما يقضي النظام (القانون) بالزام [سامبا] بتقديم فاتورة ضريبة لأي طرف لهذه الاتفاقية، فإن [سامبا] سوف تقوم بذلك، مع العلم أنّ عدم تقديم [سامبا] لتلك الفاتورة الضريبية لا يصح الاحتجاج به لإعفاء ذلك الطرف من واجبه في أن يدفع إلى [سامبا] أي ضرائب واجبة الدفع.

٦. عندما يتوجب على [العميل] أن يدفع مبلغ تعويض أو تأمين إلى [سامبا]، فإن [العميل] يجب عليه أن يدفع إلى [سامبا] كامل مبلغ ذلك التعويض أو التأمين بالإضافة إلى أي ضريبة واجبة الدفع، إلا إذا قررت [سامبا] أنها تستحق ائتمانا أو إعادة دفع فيما يتعلق بتلك الضرائب من الجهات الضريبية المختصة.

٧. سيقوم أطراف هذه الاتفاقية بتزويد بعضهم بالتفاصيل المتعلقة بالتسجيل الضريبي والمعلومات ذات الصلة بناءً على طلب كل منهم وذلك لغرض الالتزام بالواجبات النظامية (القانونية) المتعلقة بالإقرار الضريبي.

٨. يقر [العميل] ويوافق على أن [سامبا] لها الحق في خصم وتحصيل أي ضرائب متعلقة بهذه الاتفاقية من حساب [العميل] وأمواله وإيراداته وأصوله الحالية

